



## تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية

### (Evaluation of Financial Performance of the Iraqi Insurance Company)

م.م. فائزة عبد الكريم محمد

جامعة بغداد – مكتب مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية

**المستخلص :** تؤدي شركات التأمين دوراً بارزاً في تقديم الخدمات ودعم الاقتصاد الوطني ، وتسهم في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية فضلاً عن فوائد اجتماعية واقتصادية عدة. لذا فمن الضروري أن يتم تقويم نشاط هذه الشركات بشكل مستمر للتعرف على مستوى الاداء وطبيعته . ويعد التحليل المالي أحد تلك الادوات المهمة التي تساعد في تحليل المعطيات وتفسيرها بالشكل الذي يمكّن الادارة من تحديد مستوى الاداء وتشخيص نقاط القوة والضعف . وقد تناولت هذه الدراسة واقع شركة التأمين العراقية والتي تعد من المؤسسات الوطنية الفاعلة لدورها المتميز في تجميع المدخرات الوطنية . وتم اعتماد أدوات التحليل المختلفة التي يمكن عن طريقها تحديد وتقويم مستوى الاداء . وقد توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات والتوصيات التي تساعد في تطوير وتسويق الخدمات التأمينية وتفعيل نشاطها بما يعزز الاقتصاد الوطني.

**Abstract :** Insurance Companies perform a prominent role in providing services and bolstering national economy, and they contribute in achieving the aims of the economic development plans in addition to many other social and economic benefits. So it is necessary to evaluate the activity of these companies continuously to define performance level and its nature. Financial analysis is one of the important instruments that helps in analyzing and explanation of data in such a way that enable administration to define performance level and diagnosing strength and weakness points. This study tackles the state of affairs of the Iraqi Insurance Company which is considered as one of the active national institutions, due to its distinguished role in collecting national savings. Different instruments of analyzing are adopted , through which defining and evaluation of performance level could be done. This study reached to many conclusions and recommendations which help in developing and marketing insurance services and activating its activity in bolstering national economy.



**المقدمة:** تؤدي المؤسسات المالية دوراً في تقديم الخدمة ودعم الاقتصاد الوطني وكذلك دعم المؤسسات نفسها، ويعد التأمين أحد تلك المؤسسات الفاعلة التي تؤدي دوراً مهماً في دعم النشاط الاقتصادي للأفراد والمجتمع والمؤسسات. لذا لا بد من تقويم الأداء لأنشطة التأمين بالشكل الذي يفعل في دورها ويشخص كل المشاكل من أجل تطوير عمل هذا القطاع الحيوي بما يعزز برامج التنمية.

**مشكلة البحث:** ما زال تقويم الأداء في المؤسسات المالية (التأمين) يعتمد على مؤشرات مثل الإيراد (الوثائق المباعة) والقوائم المالية التي تعبر عن الموقف المالي ولكن هذه المعطيات الواردة قد لا تساعد في تفسير الكثير من الوقائع وبالتالي لا تعبر عن الحقيقة، كما أن مؤسسات التأمين لا تأخذ بالتحليل المالي كأسلوب من أساليب تقويم الأداء في تفسير وتحليل نتائج القوائم المالية، وهذا مما يجعل عملية تشخيص المشاكل صعبة أمام الإدارة العليا.

#### أهمية البحث:

١. تبرز أهمية البحث من خلال تطوير عمل مؤسسات التأمين وتشخيص الواقع.
٢. تحليل المعطيات وتقديم أفضل المؤشرات لصانع القرار.
٣. مساعدة المساهمين والزبائن والمستفيدين من التعرف على واقع النشاط.
٤. تمكين الإدارة من دراسة المستقبل ووضع الخطط التطويرية.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى:

١. دراسة واقع التأمين ومؤشرات التقويم المستخدمة . /٢. تحليل القوائم المالية من خلال أدوات التحليل.
٣. تقويم الأداء وتشخيص جوانب الضعف والقوة وإيجاد سبل لمعالجتها.

#### الحدود المكانية والزمانية

١. المكانية (شركة التأمين العراقية).

٢. الزمانية للمدة (٢٠١٠-٢٠٠٨).

**أسلوب البحث:** تم استخدام المنهج التحليلي في الدراسة مع الرجوع إلى المصادر النظرية والدراسات والبحوث واستخدام المؤشرات المعتمدة في التحليل المالي.

**هيكل البحث:** يتكون هيكل البحث من :

المحور الأول: التأمين : المفهوم ، الأهمية والأهداف

المحور الثاني: تقويم الأداء المالي : مفهومه، تعريفه ، أهدافه، أهميته، ومؤشراته

المحور الثالث: تحليل القوائم المالية : تعريفه ، أهميته، أدوات التحليل المالي ، المؤشرات وسيتم تحديد أهمية هذه المؤشرات وأنواعها والمعادلة المعتمدة في استخراجها في الجانب العملي

المحور الرابع: الجانب العملي (واقع شركة التأمين العراقية)

أولاً : نبذة مختصرة عن شركة التأمين العراقية



ثانياً : تحليل ومناقشة النتائج

ثالثاً : المؤشرات العامة عن أداء الشركة

رابعاً : عرض القوائم المالية (معروضة في الملحق)

### ((المحور الأول :التأمين ))

**أولاً: مفهوم وتعريف التأمين :** كل إنسان معرض لأنواع عدة من المخاطر في حياته اليومية سواءً كانت مخاطر شخصية أو مادية قد تذهب بحياته أو بماله مما ينشأ عنه أعباء قد لا يتمكن الفرد تحملها بمفرده، لذا فان التأمين وسيلة استخدمها الناس منذ القدم لمعالجة آثار الأضرار والمخاطر التي تحل بهم، والتخفيف من آثارها على بعضهم البعض، ونتيجة لتعدد الحياة على مر العصور، فقد ازدادت الحاجة الى التأمين خاصة مع التطور التكنولوجي والاقتصادي وسيطرة الجانب المادي على الحياة ، لذا اقتضى الأمر وجود هيئات وشركات تختص بالتأمين(عفانه، ٢٠١٠: ٩). يؤدي التأمين دوراً هاماً في المجتمعات الحديثة ، فضلاً عن الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يسهم في تجميع المدخرات اللازمة لتحويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية عدة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، وتشغل شركات التأمين حيزاً كبيراً في النشاط الاقتصادي باعتبارها من المؤسسات المالية الكبيرة التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية. وقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني أهمية هذا النوع من النشاط الاقتصادي فأخضعت هيئات وشركات التأمين إلى رقابة الدول لحماية المدخرين والمستثمرين وكذلك حماية للاقتصاد الوطني . من الناحية الاقتصادية يعرف التأمين بأنه "النشاط الذي يرتبط بتوفير الأمان والاطمئنان إلى من يطلب خدماته" أي انه نشاط خدمي يقدم خدمات من طبيعة معينة ،هي الخدمات التأمينية Insurance services"(إبراهيم ومصطفى، ٢٠٠٩: ٤٢١). أما من الجانب القانوني فيعرف التأمين بأنه "عقد يلتزم المؤمن (شركة التأمين) ان يؤدي الى المؤمن له او المستفيد مبلغاً من المال أو ايراداً مرتباً او أي عوض مالي اخر، في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده ، وذلك في مقابل أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"(السيفي، ٢٠٠٦: ١٣٥). ويمكن تعريف التأمين كمؤسسة تجارية على"أنه خطة لتجميع مجموعة من الناس لتحويل المخاطر التي تقع من الأفراد ليتهاكها الجميع" ، أن التأمين بهذا المفهوم يعد جزءاً هاماً من عالم المال، إذ يقوم التأمين كأساس للائتمان ووسيلة للادخار والاستثمار وهو إلي جانب كل ذلك يشتمل على الآف الهيئات التي تقوم عليه وتضم ملايين العاملين فيها ومن ثم فإنه أصبح جزءاً رئيساً من مشاريع الاقتصاد الحر(العتير، ٢٠٠٦: ١٧) أما لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية فقد عرّفت التأمين على انه " تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار الى المؤمن (شركات التأمين) والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر "(ريجدا ٢٠٠٦ ص ٥١) .

**ثانياً :الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين :** يؤدي التأمين دوراً مهماً في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لمكانته الكبيرة لدى الأفراد والمؤسسات في تحمل عبء الأخطار التي قد يتعرضون لها



بأنفسهم أو ممتلكاتهم أو مسؤوليتهم تجاه الغير، وقد أدركت دول العالم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين فعملت على تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل، ويمكن تلخيص هذه الأهمية بالنقاط الآتية(مرزة، ٢٠٠٦: ٥٩):

### ١. الأهمية الاقتصادية للتأمين:

أ.زيادة حجم التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة من خلال التأمين البحري والجوي لان تغطية المخاطر التي تتعرض لها السلع الواردة من الخارج او المصدرة للخارج يسهم في زيادة كميات السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم المختلفة.

ب.الاستثمار عن طريق شركات التأمين التي تقوم باستغلال الاموال المتجمعة لديها من اقساط التأمين في إنشاء المشروعات الاقتصادية ذات الجدوى الاقتصادية(صناعية، زراعية، نقل، عقارات..الخ) بهدف تحقيق عائد استثماري جيد يعود على حاملي الوثائق بتخفيض تكلفة الخدمة التأمينية ،كما ان تلك الاستثمارات التي تنفذها شركات التأمين تؤدي لزيادة فرص العمل الحقيقية لافراد المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم وبالتالي انخفاض معدل البطالة .

ت. احلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلغ الكلي او الجزئي ،وبالتالي تعود العملية الانتاجية لمستواها في وقت قياسي مما يحفز على التوسعات والابتكار واستخدام وسائل انتاجية أحدث من التالفة نتيجة الحادث.(عبد اللطيف ، ١٩٩٧ : ٤ ، ٥)

ث. تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية وذلك للحد من موجة التضخم، وفي حالة الكساد تعمل الدولة على زيادة مستوى إنفاقهم ومن ثم زيادة الطلب(عريقات وعقل ، ٢٠٠٨ : ٣٤ ، ٣٥).

ج.الوقاية والحد من الخسائر للمشروعات الاقتصادية عن طريق نشر وسائل الوقاية من الأخطار ومجابهتها واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتقليل الأخطار بوساطة استخدام وسائل الإنذار وإطفاء الحرائق وتوفير الأمان للبضائع المستوردة والمصدرة خلال عمليات الشحن والتفريغ (عبداللطيف ، ١٩٩٧، ٥).

٢. الأهمية الاجتماعية للتأمين: فضلاً عن الأهمية الاقتصادية للتأمين، يوجد العديد من النواحي الاجتماعية التي يتضح من خلالها أهمية التأمين، منها الآتي:

أ. للتأمين دور اجتماعي في خدمة البيئة والمجتمع ، إذ أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له ولأسرته الحد الأدنى لمستوى المعيشة عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث له في دخله نتيجة مرضه أو بلوغه سن التقاعد أو تعرضه للبطالة. كما أن التأمين التجاري يوفر للفرد تعويض مادي عن الأضرار التي تتعرض لها ممتلكاته. وفي تأمينات الحياة، هناك بعض الوثائق يكون الغرض منها ضمان مبلغ ما يصرف للمؤمن له مرة واحدة أو بصفة دورية بما يضمن له الإنفاق على نفسه عند بلوغه سنأ معينة يكون فيها غير قادر على الكسب، أو بما يضمن لأسرته بعد وفاته الإنفاق على شؤون حياتهم .



باللتأمين دور مهم في تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث، إذ أن المؤمن له لا يستحق التعويض إذا تحقق الخطر بإرادة المؤمن منه، وان وجود هذا الشرط بالتأمين ينمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب الخطر المؤمن منه قدر الإمكان (عريقات وعقل، ٢٠٠٨ : ٣٤ و٣٥).  
ت.التأمين وسيلة من وسائل القضاء على البطالة وذلك بمساهمته في زيادة نطاق التوظيف والعمالة عن طريق ما تحتاجه شركات التأمين من اداريين وخبراء ومهندسين وعمال ومستخدمين في مراكزها وفروعها العديدة) ناصر، ١٩٩٨، ص ٥٩).

**ثالثاً: العمليات الفنية التي تقوم بها شركات التأمين:** تتركز هذه العمليات في عمليات تسويق التأمين و دراسة الأخطار بقصد قبول التأمين عليها أو رفضها ، وتحديد الأسعار و حساب الأقساط والاحتياطيات ثم تسوية الخسائر و دفع التعويضات ، وتبدأ إجراءات تأدية الخدمة التأمينية بتلقي عمليات التأمين و إبرام عقودها عن طريق الاتصال المباشر الذي يتم بين الشركة و العملاء أو عن طريق السماسرة أو شركات التأمين الأخرى . عندما يجد رجل البيع الشخص الذي يرغب في الحصول على الخدمة التأمينية ، يقوم طالب الخدمة بملىء طلب التأمين ، و يسلمه لرجل البيع (المنتج الوكيل أو الشركة) و بهذا يتم عملية أو مرحلة الإنتاج ، ثم يقوم الفنيون في الشركات بفحص الطلب و دراسته و الموافقة عليه ، فتتم عملية الاكتتاب في الخطر أي قبول الخطر . وبعد مرحلة الإنتاج يتم إرسال الوثيقة إلى طالب التأمين الذي يقوم بسداد القسط الأول و هنا يطلق عليه المؤمن له. وعندما يسدد المؤمن له الأقساط الى شركة التأمين تقوم الاخيرة باستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بضوابط محددة. فإذا تحقق الحادث أو الخطر المؤمن منه، يقوم المؤمن له بإبلاغ الشركة بالحادث ، فتقوم الشركة بمعاينة الخسارة وتقدير التعويضات الواجبة الأداء عن الخسائر المترتبة على الحادث المؤمن منه ، و سداد هذه التعويضات (ميلانه: ١٢ و ١٣).

**رابعاً : مصادر عمليات التأمين :** تحرص كل شركة من شركات التأمين على جذب العملاء خاصة في ظل وجود منافسة في سوق التأمين، إذ يتوقف نجاح شركة التأمين على حجم العمليات التأمينية التي تحصل عليها، وتستخدم شركات التأمين الحملات الإعلانية المختلفة مثل الإعلانات في الأجهزة المرئية والمسموعة والجراند والمجلات فضلاً عن تقديم بعض المزايا التأمينية المختلفة للعملاء (قرعاط، ٢٠٠٩ : ١٩) وهناك ثلاثة مصادر تحصل منها شركات التأمين على العمليات الخاصة بها وهذه المصادر هي:

١. العمليات التأمينية عن طريق مكاتب وإدارة الشركة ، إذ تتم مراجعة العملاء مباشرة إلى إدارة ومكاتب الشركة بدون توسط طرف ثالث، وتعرف بالعملية المباشرة (ابراهيم ومصطفى، ٢٠٠٩ : ٤٢٤).
٢. العمليات التأمينية عن طريق الوكلاء ، إذ يعطى لبعض الوكلاء المعتمدين تفويض مطلق من شركة التأمين والحق في تحصيل الأقساط، إعطاء الوصولات الدالة على ذلك وقد يكون بعض الوكلاء العاملين ليس لديهم تفويض مطلق.



٣. العمليات التأمينية عن طريق شركات التأمين الأخرى ، إذ تشارك شركة التأمين الأصلية شركات تأمين أخرى في تحمل جزء من الخطر مقابل التنازل عن جزء من قسط التأمين ، لأن الشركة الأصلية لا يمكنها أن تتحمل الخطر بأكمله (الغبان، ٢٠٠٩ : ١٩٢ و ١٩٣).

### ((المحور الثاني: تقويم الأداء المالي))

**أولاً: الأداء المالي :** يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات ، ويسهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (منصور وشحدة، ٢٠٠٣ : ٢٩٦).

والاداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الاهداف الآتية:-

١. يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الاداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى توزيعات على سعر السهم.

٢. يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات (الخطيب، ٢٠٠٩ : ٤٧، ٤٥).

**ثانياً: خطوات تقييم الاداء المالي :** تتضمن عملية تقييم الاداء المالي الخطوات الآتية:

١. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، ومن خطوات الاداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

٢. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الاداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختبار الادوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الاداء المالي.

٣. دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ونقاط الضعف في الاداء المالي الفعلي عن طريق مقارنته بالاداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

٤. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الاداء المالي من خلال النسب ، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها (نوفل، ٢٠٠٢ : ٢٣).

**ثالثاً: مقاييس الاداء المالي باستخدام النسب المالية :** تهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية الى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن السيولة والربحية والنشاط المالي والتوزيعات، إذ أن أصحاب الديون يهتمون بنسب السيولة التي تبين قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات، بينما يهتم حاملو الأسهم والمستثمرين بنسب الربحية. تراعي عملية إعداد التقارير المالية السنوية للشركات مفهوم الافصاح الذي يشير الى نوعية البيانات التي يتم الافصاح عنها وذلك بالتركيز على المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، هذا النوع من الافصاح يعرض كافة النسب المالية التي تلبي الاغراض العامة لمستخدمي البيانات سواء أكان مقرضين أو مستثمرين أو



محللين. ومن أكثر وأهم النسب المالية تداولاً في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة هي عائد السهم العادي ، توزيعات السهم العادي ، القيمة الدفترية للسهم العادي ، صافي رأس المال العامل ، العائد على حقوق الملكية ، حافة الربح التشغيلي، نسبة التداول، نسبة الديون على حقوق الملكية ، العائد على الاستثمار، العائد على الاصول(الخطيب، ٢٠٠٩: ٥٤ ، ٥٦).

**رابعاً: مفهوم وتعريف تقويم الأداء :** تقويم الاداء كمفهوم يعني مجموعة الدراسات التي ترمي الى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من ادارة انشطتها في مختلف الجوانب الادارية والانتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية... الخ خلال فتره زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات او الموارد الى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبين مدى قدراتها في تطوير كفاءة الوحدة الاقتصادية سنة بعد اخرى فضلاً عن درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الاساليب الاكثر انتاجاً وتطوراً في مجال عملها. وهناك من يعد عملية تقويم الاداء بأنها عملية جزئية من نطاق نشاط اداري اوسع واشمل وهو الرقابة. ويمكن تعريف تقويم الاداء بأنه "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة فضلاً عن معرفة الاسباب التي أدت الى النتائج اعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الاسباب بهدف الوصول الى اداء جيد في المستقبل"(جابر، ٢٠٠٦: ١٣). كما يمكن تعريف عملية تقويم الأداء بأنها: " فحص موضوعي للأداء تشخص من خلاله المؤشرات السلبية والإيجابية والتنظيم والعمليات ونتائج النشاط في الشركات ويقارن من خلاله الإنجاز بالخطط، والنتائج بالقواعد، والممارسة بالسياسة بغية كشف الانحرافات وبيان أسبابها والتأكد من إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وتحديد التبذير والإسراف وسوء الاستعمال والاستغلال ووضع المقترحات التي تعالج الانحرافات نحو تحقيق كفاءة وفاعلية اقتصادية وتوفير أكبر في سبيل توجيه الأداء" (الفرطوسي، ٢٠١٠: ٨٣).

**خامساً: أهمية تقويم الأداء :** تتجلى أهمية تقويم الأداء بالنقاط الآتية :-

١. التأكد من كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية واستعمالها على النحو الأفضل ، فالتحقق من سلامة تخصيص الموارد يؤدي إلى ضمان سير الخطة الاقتصادية نحو أهدافها المقررة.
٢. ترتبط أهمية تقويم الأداء ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط على المستويات كافة سواء كانت على المستوى القومي أو المستوى القطاعي أو مستوى المنظمة، إذ إن تقويم الأداء يؤدي إلى التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي والتناسق بين نمو القطاعات الاقتصادية .
٣. يكشف تقويم الأداء مساوئ الإسراف في الأموال وفي الإجراءات وشكليات العمل مما يتنافى مع القواعد الصحيحة للأداء العام السليم.
٤. يعمل تقويم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للوحدة الاقتصادية مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيها.



٥. تساعد عملية تقويم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للوحدة الاقتصادية (القرزاز، ٢٠١١: ١٩).

٦. إن الإسراع في الكشف عن الانحرافات عن طريق عملية تقويم الأداء في موقع محدد سوف يمنع تسربه إلى المواقع الأخرى مما يؤدي إلى تحجيم الانحراف وتقليل الخسائر.

٧. يظهر تقويم الأداء تطور الشركة في مسيرتها نحو الأفضل، أو التحول نحو الأسوأ عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى ومكانياً من خلال المقارنة مع الشركات المماثلة.

٨. تسهم عملية تقويم الأداء في تحسين وتطوير أداء المسؤولين فهي تساعد الرؤساء الإداريين في اكتشاف جوانب الضعف والقصور في كفاءة العاملين والعمل على معالجتها عن طريق التنمية والتدريب فضلاً عن تبصير العاملين بمجال النقص والضعف في مستوى كفاءتهم كي يعملوا على تقوية هذه الجوانب بجهودهم الذاتية (الفرطوسي، ٢٠١٠: ٨٦-٨٨).

سادساً: أهداف تقويم الأداء : تستهدف عملية تقويم الأداء تحقيق الآتي:

١. معرفة مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.

٢. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.

٣. الكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها لغرض وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافىها مستقبلاً.

٤. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به عن طريق قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق المنافسة وروح الإبداع بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة (جابر، ٢٠٠٦: ١٣).

٥. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة إذ تشكل نتائج تقويم كفاءة الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.

٦. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الوحدة الاقتصادية، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

٧. التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي والتناسق بين القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة أو القيام بوضع السياسات العلمية عن طريق وضع معايير أو نسب أو مستويات تحدد مقدماً كيفية استغلال الموارد والإمكانات المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة واستثمارها أفضل استثمار (القرزاز، ٢٠١١: ٢١).

سابعاً: مؤشرات تقويم الأداء: إن جوهر عملية تقويم الأداء هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات ومعايير محددة مسبقاً لتشخيص الانحرافات وبيان مسبباتها ثم اقتراح الخطوات اللازمة لمعالجتها، وهناك العديد من المؤشرات المستعملة في تقويم الأداء بحيث تصبح هنالك مشكلة فيما يتعلق بتحديد تلك المؤشرات الممكن استخدامها في





تقويم أداء الشركة. فقد اقترح (سبنسر تاكر) أربعمئة وتسعة وعشرون مؤشراً أو نسبة ابتدائية وثانوية ومتقدمة يمكن تقويم أداء الشركة بها، إلا أنه يمكن اختيار حد أدنى من المؤشرات والتي تتحدد في ضوء طبيعة النشاط وأهدافه، فما يصلح مثلاً لتقويم الأداء في مجال الصناعة لا يصلح لتقويم الأداء في المجالات الخدمية وهكذا ، وبصيغة عامة تعدّ المؤشرات هي الدلالات عن مستوى النشاط، كما تعرّف على أنها "دلالة تؤشر وتقدم فكرة عن مستوى النشاط الذي يتم قياسه" كما أنها تمثل عرضاً كمياً في الأغلب ووضعيّاً في بعض الأحيان لمستوى تحقق الأداء، وهي تربط الأداء الفعلي والمعياري وتحدد الانحرافات وتوضح معالم الصورة للأداء (الفرطوسي، ٢٠١٠: ٨٨ و ٨٩) ويمكن تحديد أبرز المؤشرات المستعملة في عملية تقويم الأداء بالآتي:-

١ مؤشرات عامة أو مشتركة: هي المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في تقويم عام للوحدة الاقتصادية على اختلاف أنواعها وهذه المؤشرات منها ما هو داخلي مثل مؤشرات الإنتاج من الإنتاجية والتسويق والأفراد والفاعلية ومنها ما هو خارجي مثل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

٢ مؤشرات خاصة: وهي المؤشرات التي ترتبط بشكل وثيق بخصوصية نشاط الوحدة الاقتصادية وتعتمد المؤشرات على البيانات والمعلومات ومدى دقتها وتوافرها وأعدادها، وهناك خصائص للبيانات المتوفرة لدى الوحدة من جهة توفرها ودقتها وقبولها و ملاءمتها الزمنية فإنه يصبح بالإمكان بعد إعدادها وتجهيزها ومعالجتها بالطريقة السليمة الملائمة للحصول على معلومات ومؤشرات منطقية تساعد إدارة الوحدة في تخطيط ومراقبة وتقويم الأداء.

ومن المصادر الرسمية المعتمدة في استخراج المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأداء: النظم المحاسبية، النظم الإحصائية، الموازنات التخطيطية، البيانات الختامية، تقارير الإنتاج، الحسابات القومية، دراسات الجدوى الاقتصادية، البحوث والدراسات والتقارير المعتمدة، المشاهدة الميدانية.

وهناك عدداً كبيراً من المؤشرات المالية المستخدمة في تقويم الأداء إلا أن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً يمكن تصنيفها إلى أربعة فروع رئيسية هي: مؤشرات الربحية /مؤشرات السيولة/مؤشرات ملائمة رأس المال /مؤشرات توظيف الأموال يضم كل فرع من هذه الفروع الأربعة عدداً من المؤشرات والنسب الفرعية الأخرى (القرز، ٢٠١١: ٥٧ و ٥٨)

### ((المحور الثالث: تحليل القوائم المالية))

**تمهيد:** لاشك أن التطورات المستجدة في قطاع التأمين وما تحمله الحقبة المقبلة من تغيرات ومتغيرات ، يصبح من الأهمية بمكان أن تقوم هيئة الإشراف والرقابة على التأمين من استخدام أساليب تحليل غير تقليدية وذلك لمراقبة أعمال شركات التأمين وخاصة مراقبة المراكز المالية والاستثمارات ، لذا تكتسب عمليات التحليل المالي أهمية كبيرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، وتتعاظم أهميتها بوجه خاص في قطاع التأمين ، وترجع الأهمية القصوى للتحليل المالي في هذه المجالات إلى طبيعة أعمال وشركات التأمين التي تتيح لها الحصول على أموال طائلة تمثل حقوقاً لأصحاب الودائع وحملة الوثائق، إذ لا ترجع أهمية التحليل المالي إلى الدور الذي



يقوم به كأداة لتقييم الأداء والحكم على كفاءة الإدارة فحسب ، بل إلى ضرورته في عمليات التخطيط المالي (أبو بكر:٣).

**أولاً: مفهوم التحليل المالي :** مفهوم التحليل المالي لغة:رد الشيء إلى عناصره المكونة له ، مادية كانت أو معنوية ويستخدم في الهندسة للتوصل إلى العناصر التي يتوقف عليها حل مسألة رياضية وقد استعمله اليونانيون في البرهنة الرياضية . أما في المحاسبة فتعتمد عملية التحليل على البيانات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم نظم المعلومات المحاسبية بإعدادها وتقديمها إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها والتي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية المعدة عنها تلك القوائم (الشمري،٢٠٠٦: ١٣).وعن طريق التحليل المالي يتم استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية، والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ، تسهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية ، والمالية للمشروع عن طريق معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى ، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة لغرض اتخاذ القرارات (مطر،٢٠٠٥: ٣). ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه" تحليل القوائم المالية لتقويم المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها في الفترة الحالية والفترات الماضية للوصول إلى الوضع الأمثل لأدائها في الحاضر والمستقبل ، ويتم ذلك عن طريق الوصول إلى مؤشرات ونتائج تساعد الأطراف المهتمة على متابعة أنشطة المنشأة وتقييم أدائها عن طريق دراسة سلوك العديد من التغيرات بهدف زيادة كفاءة وفعالية القوائم والتقارير المالية وترشيد القرارات الإدارية في المستقبل."(أبو بكر،: ١٥). كما يعرف التحليل المالي بأنه اختبار (فحص) وتفسير المعلومات لتقدير الأداء السابق للوحدة الاقتصادية لغرض اكتشاف القابلية الربحية المستقبلية والقدرة على إعادة دفع الدين ( George,2003:5).والتحليل المالي من وجهة نظر(الدكتور سالم محمد عبود) نشاط يسبق التخطيط المالي ويلزمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية (عبود،٢٠٠٨: ٤٤٧).

**ثانياً: أهداف التحليل المالي:** يمكن أن نبين أهم أهداف التحليل المالي بالنقاط الآتية:-

١. يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الأعمال وعلى المستوى القومي ، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.

٢. يهدف التحليل المالي إلى تقويم ربحية المنشأة.

٣. تقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير أو في الأجل الطويل.

٤. تحليل التدفقات النقدية (العامري،٢٠٠٢: ٣٥-٣٨) .

٥. اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كانت هذه الفرص على مستوى المنشأة ذاتها أو على المستوى القومي.

٦. يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) ، وتحديد الانحرافات ، وبالتالي تحليلها ومعرفة مسبباتها باستخدام بعض الأساليب الفنية (أبو بكر:١٨ و١٩).



**ثالثاً: أهمية التحليل المالي :** يمكن أن نبين أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية:

١. للتحليل المالي دور كبير في اعطاء صورة دقيقة عن علاقات الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وعلاقتها مع المؤسسات والوحدات الحكومية.

٢. يساعد التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء أكان ذلك على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى القومي (الشمخي والجزراوي، ١٩٩٨: ٤٢).

٣. للتحليل المالي دور كبير في إعطاء صورة دقيقة عن علاقات الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وعلاقتها مع المؤسسات والوحدات الحكومية.

٤. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها (عبود، ٢٠٠٨: ٤٤٧ و ٤٤٨).

**رابعاً: أدوات التحليل المالي:** هناك أدوات متنوعة تستخدم في التحليل المالي حسب الغاية من التحليل والجهة القائمة به والنتائج المرجوة أو المجال، ويمكن بلورة هذه الأدوات في ثلاثة أنواع هي:

١. **التحليل الرأسي:** ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية (أي جانب الأصول أو الخصوم) وقائمة الدخل ، ولكن لجانب واحد فقط ، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعاداً لأثر أية تغيرات مفاجئة ، وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون ، وعليه فإنه يساعد في تقييم أداء الشركة في هذه الفترة ، واكتشاف نواحي القوة والضعف ، ومع ذلك يظل بحاجة إلى أن يتم تدعيمه بتحليلات أخرى (أبو بكر، ٢٠٠٧).

٢. **التحليل الأفقي:** يهتم التحليل الأفقي بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية ، ويتصف هذا التحليل بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة. كما أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية قد تكون سنتين أو أكثر مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية. ويتخذ من السنة الأولى سنة أساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيرات أو الاتجاهات لكل عنصر (الحيالي، ٢٠٠٧: ٣٤).

٣. **تحليل النسب المالية (المعدلات)** يعد التحليل باستخدام النسب المالية من أهم أدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً، ويهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس القائمة المالية- الميزانية مثلاً- أم قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية- الميزانية وقائمة الدخل مثلاً. وهناك مجالات عدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن بينها الآتي:

أ. تحليل السيولة

ب. تحليل الربحية

ت. تحليل النشاط

ث. تحليل الهيكل التمويلي (العادلي وآخرون، ١٩٨٦: ٧٤١).



**خامساً: مفهوم القوائم المالية :** تمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعمل المحاسبي خلال سنة مالية في أي وحدة اقتصادية ومن وجهة نظر النظم تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي فالأرقام الواردة في القوائم المالية و الكشوفات الملحقة بها هي معلومات ذات دلالة ومعنى لكونها قد تمت معالجتها بالنظام المحاسبي وأصبحت ذات فائدة لمتخذ القرار، لذا فهناك أطراف عدة تهتم بهذه المعلومات منها الإدارة على مستوياتها كافة وأجهزة الدولة المختلفة، العملاء، المحللون الماليون والاقتصاديون، البورصة، الوسطاء الماليون والمنظمات المالية والدولية، المقترضون، المستثمرون، العاملون في الوحدة الاقتصادية والشركات المنافسة... الخ (الشمري، ٢٠٠٦ : ١٣). تعرف القوائم المالية بأنها "مجموعة من البيانات والمعلومات المالية مرتبة في كشوفات وتعد وفقاً لمواصفات معينة (الملائمة لجميع المستفيدين منها وعدم التحيز لإرضاء طرف على حساب طرف آخر والقابلية للفهم والتوقيت والملاءمة) وعلى أسس منطقية وطبقاً لفروض ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها" (النوايسة، ١٩٩٨ : ٩) . لم تعد القوائم المالية مجرد بيانات تاريخية تبين نجاح أو فشل المشروع، بل امتدت لتشمل بيان أسباب النجاح أو الفشل، وتعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من أهم المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي للاعتبارات الآتية:

١. سهولة قراءة وفهم هذه القوائم .

٢. تلزم العديد من القوانين بالدول التي تعمل بها الشركات بإعداد هذه القوائم.

٣. تعد هذه القوائم الأساس في تحديد قيمة التوزيعات، وكذلك احتساب الأعباء الضريبية المستحقة على الشركة.

٤. توفر هذه القوائم أهم المعلومات حول المركز المالي للشركة ونتيجة أدائها وفق أسس وقواعد محاسبية معتمدة ومتعارف عليها، مما يعزز من موضوعية المعلومات المنشورة بهذه القوائم.

٥. تعد المصدر الرئيس والمتاح لمستخدمي المعلومات المحاسبية للحصول على احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية حول الشركة (أبو زيد، ٢٠٠٩ : ٥٧ و ٥٨).

**سادساً: أنواع القوائم المالية :** تختلف القوائم المالية باختلاف طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية، ونوعية البيانات والمعلومات التي تعبر عنها، فالوحدة ذات العمل التجاري تختلف عن الوحدات الاقتصادية الصناعية وكذلك الخدمية من حيث نوع الأنظمة المستخدمة والأهداف المراد تحقيقها والأساليب المستخدمة في عرض هذه القوائم والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

١. **قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) :** يمكن تعريف الميزانية العمومية بأنها "كشف أو بيان مالي منظم يبين ممتلكات المشروع والالتزامات القائمة عليه في نقطة معينة من حياة المشروع"، كذلك تعرف بأنها "قائمة تبين المركز المالي للمنشأة أو المشروع باستخدام الأرصدة المدينة والدائنة للحسابات الدائمة في تاريخ معين" (أبو زيد، ٢٠٠٩ : ٥٩). تتكون الميزانية العمومية من جزئين يمثل الأول مصادر التمويل في الوحدة المحاسبية ويشمل الثاني على استخدامات مصادر التمويل ويسمى الأول الخصوم، أما الجزء الثاني فيطلق عليه الأصول. وتمثل هذه القائمة ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أو قائمة الدخل. ينبغي أن يكون طرفي هذه القائمة متساويين في القيمة تعبيراً عن



تأثير القيد المزدوج في المعاملات المدونة في السجلات والدفاتر المحاسبية وغالباً ما ينعكس تأثير طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب قائمة المركز المالي إذ ترتب عناصر الأصول في المنشأة الصناعية حسب صعوبة تحويلها إلى نقدية ثم تنتهي بالأصول المتداولة الأكثر سيولة ، أما في المنشأة التجارية فيتم استخدام الترتيب المعاكس للمنشأة الصناعية ، كذلك يتم ترتيب الخصوم في المنشأة الصناعية ابتداء بالالتزامات القصيرة الأجل وانتهاءً بحقوق الملكية بينما يتم الترتيب في المنشآت التجارية بصورة معاكسة لعناصر الخصوم في المنشأة الصناعية (الحيالي، ٢٠٠٧: ٨٧).

٢. قائمة الدخل : هي احدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة ،وهي عبارة عن "تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للوحدة المراد احتساب صافي ربحها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة". يعرّف Foulke قائمة الدخل بأنها "الترجمة الرياضية لسياسات وخبرة ومعرفة وبعد نظر ومبادرة إدارة المشروع، وذلك من وجهة نظر الإيرادات والمصروفات ، ومجمل الربح ، والربح عن إدارة الأعمال ، وصافي الربح أو الخسارة ، فصافي الربح أو الخسارة النهائية هو المؤشر النهائي لمهارة إدارة الأنشطة" ( Foulke, 1961: 516 ). هذه القائمة تعطينا فكرة عن ما حدث في هذه المؤسسة خلال الفترة التي تعبر عنها القائمة والتي قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام . تبدأ هذه القائمة بصافي المبيعات وهو العائد الكلي للمبيعات أو الإيرادات ثم يتم خصم التكاليف وتشمل تكلفة إنتاج المنتجات وتكلفة التسويق والاجور وأي تكلفة تكبدتها المؤسسة خلال الفترة المحددة وبالتالي تصل في النهاية إلى صافي الربح(محمد، ٢٠١٠: ٤).

٣. قائمة الفائض أو العجز لحملة الوثائق :يتم الإفصاح في قائمة الفائض أو العجز الناتجة عن صافي الأنشطة الخاصة بحملة الوثائق عن الآتي:  
أ-رصيد الفائض أو العجز في بداية الفترة المالية.  
ب-الفائض أو العجز الخاص بالفترة المالية الحالية.  
ت-إجمالي الفائض أو العجز لحملة الوثائق.  
ث-توزيعات الفائض التأميني التي تم توزيعها على حملة الوثائق.

ج-رصيد الفائض أو العجز الذي سيتم ترحيله في قائمة المركز المالي لحملة الوثائق ( عفانه، ٢٠١٠: ٨٠).

٤. قائمة التدفقات النقدية : هذه القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة (أو إلى خارج المؤسسة) عن طريق بيع منتجات مثلاً،والنقد الذي تم تدفقه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخامات وسداد ديون وغيرها .قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية هي أمر هام يؤثر في مستقبل الشركة ولذلك كانت هذه القائمة وسيلة لتوضيح هذا الامر .هذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وشراء وسداد ديون واقتراض(محمد، ٢٠١٠: ١١).

سابعاً : الحسابات الختامية في شركات التأمين :تلتزم شركات التأمين بتقديم حساباتها الختامية وسائر البيانات التفصيلية الملحقة بها ، فهي تلتزم بتقديم الكشوفات الخاصة بنتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين



الذي تمارسه ، كما يتوجب عليها تحديد نتيجة أعمال شركة التأمين ككل عن طريق حساب الأرباح والخسائر العام للشركة، إذ يكون محصلة للأرباح والخسائر المتحققة في كل فرع من فروع التأمين الذي تمارسه الشركة والتي سبق وأن تم إعداد حساب الإيرادات والمصروفات لها ، فضلاً عن قيود الإيرادات والمصاريف العامة ، كما ينبغي على شركة التأمين تحضير الميزانية العمومية في نهاية السنة لتصوير مركزها المالي في تاريخ انتهاء السنة المالية (الغبان ، ٢٠٠٩ : ٢٣١). ويلاحظ أن الحسابات الختامية في شركات التأمين خاصة تأمينات الحياة تعد على أسس تقريبية ، ويرجع ذلك إلى القاعدة العامة وهي إن يتم التقدير الرياضي للالتزامات كل عدة سنوات ، في الوقت الذي تعد فيه الشركة حساباتها الختامية سنوياً دون الاعتماد على الحسابات الرياضية للتأمين . و يتضح من ذلك إن هناك تفاوتاً زمنياً في درجة دقة القوائم المالية لشركات التأمين (ميلانه:١٥).

#### ((المحور الرابع: الجانب الميداني واقع شركة التأمين العراقية))

مقدمة: يتناول هذا المحور عملية تطبيق المقاييس والمؤشرات التي تم الإشارة إليها في المحاور النظرية كي يتم تأشير مستوى الاداء المالي والاداري والفني للشركة ومدى تحقيق الاهداف ونقاط القوة والضعف ومدى تأثير هذا الاداء على مستقبل نشاط الشركة وعلاقتها مع الزبائن ومدى تطور جودة الاداء للخدمة التأمينية ومن ثم تحقيق المزايا التنافسية.

أولاً : نبذة تاريخية عن شركة التأمين العراقية : تأسست شركة التأمين العراقية في ١٤/١٠/١٩٥٩ استناداً إلى قانون الشركات التجارية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ في بغداد كشركة أهلية بأسم (شركة التأمين العراقية) تمارس جميع أنواع التأمين وإعادة التأمين ، في عام ١٩٦٤ تم تأميمها بموجب قرار تأميم الشركات وتخصصت بأعمال التأمين على الحياة ونقلت إليها محافظ جميع الشركات الأجنبية والعربية العاملة في السوق العراقية في حينه ، في عام ١٩٨٨ صدر القرار رقم (٩٢) الخاص بإلغاء التخصيص والسماح للشركة مجدداً بمزاولة أنواع التأمين كافة وباشرت بالاكنتاب بأعمال تأمين السيارات التكميلي والبحري -البضائع والحريق والحوادث المتنوعة والهندسي ، في عام ١٩٩٧ صدر قانون الشركات العامة الذي فتح للشركة أبواباً واسعة من أجل المنافسة والتطوير ، كما صدر في عام ٢٠٠٥ القانون رقم (١٠) الخاص بتنظيم أعمال التأمين والذي بموجبه تم تنظيم عمل شركات التأمين في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة ، تهدف الشركة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع وما يحققه من نمو في وثائق التأمين المسوقة والإيرادات المتحققة منها.

#### ثانياً: تحليل ومناقشة النتائج

١. تحليل السيولة : عبارة عن النسب المالية ذات العلاقة بتقييم أوضاع السيولة بالمشروع بمعنى مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عندما يحين وقت سدادها . ومن أهم المؤشرات الشائعة الاستخدام لتقييم السيولة في الأجل القصير والتي يمكن قياسها من القوائم المالية هي الآتي:



أ.نسبة التداول: عبارة عن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، أي نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الخصوم المتداولة، ويراد بها قياس قدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات، ويتم استخراج هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-  
الأصول المتداولة  
نسبة التداول =  $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

جدول رقم (١) يوضح نسبة التداول للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المبلغ بالألف دينار)

السنة	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	النسبة
٢٠٠٨	١٥,٣٦١,٠٢٦	٣,٨٥٢,٦٠٧	%٣٩٨
٢٠٠٩	١٦,٤٧٤,١٢٣	٤,٢٨٤,٦٤٥	%٣٨٤
٢٠١٠	٢٠,٢٩١,٨٨٧	٥,٦٠٥,١٨٠	%٣٦٢
المتوسط			%٣٨١

المصدر: شركة التأمين العراقية، النسب من احتساب الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية. من خلال الجدول رقم (١) يمكن ملاحظة أن المؤشرات الخاصة بنسبة التداول بلغت في عام ٢٠٠٨ (%٣٩٨) تقريباً ٤ مرات ، وكان هذا هو المعدل إلا أنه شهد تراجعاً في عام ٢٠٠٩ ، إذ بلغ (%٣٨٤) في حين كان في ٢٠١٠ (%٣٦٢) وهذا يعني أن هناك زيادة في المطلوبات المتداولة رغم أن هناك نمو واضح في الموجودات المتداولة ، إذ كانت تمثل (١٥,٣٦١,٠٢٦ دينار) في عام ٢٠٠٨، ثم أصبحت (٢٠,٢٩١,٨٨٧ دينار) في عام ٢٠١٠ وهذا يعطي مؤشر على قدرة الشركة على تسديد التزاماتها. ب.نسبة السيولة السريعة: عبارة عن نسبة الأصول المتداولة النقدية إلى الخصوم المتداولة. وهي تعبر عن مقياس لقدرة المؤسسة النقدية أو

ما شاكلها وقدرتها على سرعة تحويلها إلى نقد ، وهذا المؤشر ضروري خصوصاً للمؤسسات المالية . ويتم استخراج هذه النسبة

بالمعادلة الآتية:-  
الأصول المتداولة النقدية  
نسبة السيولة السريعة =  $\frac{\text{الأصول المتداولة النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

جدول رقم (٢) يوضح نسبة السيولة السريعة للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المبلغ بالألف دينار)

السنة	الأصول المتداولة النقدية	الخصوم المتداولة	النسبة
٢٠٠٨	٢,٤٦٥,٨٩٤	٣,٨٥٢,٦٠٧	%٦٤
٢٠٠٩	٢,٥٥٠,٢٨٨	٤,٢٨٤,٦٤٥	%٥٩
٢٠١٠	٣,٣٢٧,٣١٥	٥,٦٠٥,١٨٠	%٥٩
المتوسط			%٦٠

المصدر: شركة التأمين العراقية، النسب من احتساب الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية



عند قياس نسبة السيولة السريعة نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن المؤشر لعام ٢٠٠٨ هو (٦٤%) في حين تراجع القدرة في كل من ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إلى (٥٩%) بالرغم من النقد المتوفر قد زاد ولكن بالمقابل المطلوبات المتداولة أيضا زادت ويلاحظ أن المتوسط للسنوات الثلاث هو (٦٠%) ومن هذا أن هناك مؤشر سلبي فيما يتعلق بنسبة السيولة السريعة والتي كان ينبغي أن تكون أكثر من ذلك.

٢. تحليل الربحية: يهتم هذا التحليل بقياس وتقييم قدرة المشروع على تحقيق أرباح، وهذا يعد من المؤشرات الهامة من وجهة نظر كلاً من أصحاب المشروع وكذلك المقرضون إذ يهتمهم بالدرجة الأولى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته وفي ظروف عادية مع تحقيق الأرباح. ومن بين تلك المؤشرات نذكر الآتي:-

أ.نسبة مجمل الربح إلى المبيعات : من خلال هذا المؤشر يمكن معرفة قدرة المشروع على تحقيق صافي الربح ويمكن قياس ذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}}$$

جدول رقم (٣) يوضح نسبة مجمل الربح إلى المبيعات للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المبلغ بالألف دينار)

السنة	مجمّل الربح	المبيعات	النسبة
٢٠٠٨	١,١٤٧,٠٩٥	١١,٠٣٦,٩٦٥	%١٠
٢٠٠٩	١,٠٤٩,٨٥٦	١٢,٤٥٠,٩٥٥	%٨
٢٠١٠	٢,٩٢١,٩٩٥	٢١,١٩٤,٧١٥	%١٣
المتوسط			%١٠,٣

المصدر: شركة التأمين العراقية، النسب من احتساب الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية لغرض تحليل الربحية وما يتحقق من إيراد في هذا النشاط تستخدم نسبة مجمل الربح على المبيعات والذي يظهر في الجدول رقم (٣) إذ تبين أن المتحقق هو (١٠%) في عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت في عام ٢٠٠٩ إلى (٨%)، أما في عام ٢٠١٠ فقد أصبحت (١٣%)، من هذا نجد أن متوسط الربح المتحقق هو (١٠,٣%) وهذا مؤشر مقبول نسبياً حول مدى إمكانية تحقيق الربح.

ب.نسبة صافي الربح إلى المبيعات: وتحسب هذه النسبة كالاتي:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

جدول رقم (٤) يوضح نسبة صافي الربح إلى المبيعات للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المبلغ بالألف دينار)

السنة	صافي الربح	المبيعات	النسبة
٢٠٠٨	٨٨٨,٨٠٠	١١,٠٣٦,٩٦٥	%٨
٢٠٠٩	٩٤٥,٣٥٩	١٢,٤٥٠,٩٥٥	%٧
٢٠١٠	٢,٧٩٣,٨٧٣	٢١,١٩٤,٧١٥	%١٣





المتوسط	%٦
---------	----

المصدر: شركة التأمين العراقية، النسب من احتساب الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية لغرض قياس الربحية من زاوية أخرى بالاعتماد على صافي الربح يبين الجدول رقم (٤) أن توجه الربحية أيضاً قد بلغ عام ٢٠١٠ (١٣%) في حين كان المؤشر في ٢٠٠٩ منخفضاً عما هو عليه في عام ٢٠٠٨ وهذا يعني بشكل عام أن وضع الشركة في ٢٠٠٩ منخفض الأداء الربحي. أما فيما يتعلق بتطور صافي الربح المخطط والمنفذ ، فقد بلغ الفائض القابل للتوزيع المتحقق عن العمليات الجارية كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٠ مبلغاً مقداره (٢,٧٩٣,٨٧٣,٠٠٠) مليارين وسبعمائة وثلاث وتسعون مليون وثمانمائة وثلاث وسبعون ألف دينار وهو أكثر من الربح المتحقق للعام السابق بنسبة ١٩٦% وكما مبين في الجدول رقم (٥).

#### جدول رقم (٥) تطور صافي الربح المخطط والمتحقق للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ (المبلغ بالدينار)

السنة	صافي الربح المخطط	صافي الربح المتحقق	نسبة التنفيذ%	نسبة التغيير%
٢٠٠٦	١٠٤,٠٠٠,٠٠٠	١١٨,٨٦٣,٠٠٠	%١١٤,٣	--
٢٠٠٧	١٩٥,٤٦٣,٠٠٠	٥٦٠,٣٦٠,٠٠٠	%١٨٦,٧	%٣٧١,٤
٢٠٠٨	٥٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٨,٨٠٠,٠٠٠	%١٤٩,٤	%٥٨,٦
٢٠٠٩	١,١٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٩٤٥,٣٥٩,٠٠٠	%٨٥,٤	%٦,٤
٢٠١٠	١,٧٩١,٥٦٠,٠٠٠	٢,٧٩٣,٨٧٣,٠٠٠	%١٥٦	%١٩٦

المصدر: البيانات المالية لشركة التأمين العراقية

ج. معدل العائد على الاستثمار : ويمثل نسبة صافي الربح على إجمالي الأصول ويمكن قياس الربحية من خلال درجة التوظيف ، والهدف منه قياس مدى قدرة الإدارة في تشغيل الأصول المتاحة في تحقيق أرباح ، وتحسب هذه النسبة كالآتي: \_

صافي الربح

معدل العائد على الاستثمار =

إجمالي الأصول

#### جدول رقم (٦) يوضح معدل العائد على الاستثمار للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المبلغ بالألف دينار)

السنة	صافي الربح	إجمالي الأصول	النسبة
٢٠٠٨	٨٨٨,٨٠٠	١٥,٣٦١,١٠٤	%٥٧
٢٠٠٩	٩٤٥,٣٥٩	١٦,٤٧٤,٢٠١	%٥٧
٢٠١٠	٢,٧٩٣,٨٧٣	٢٠,٣٣٦,٩٥٢	%١٣٧
المتوسط			%٨٣

المصدر: شركة التأمين العراقية، النسب من احتساب الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية. واستكمالاً لمؤشرات الربح فأن مؤشر العائد على الاستثمار ينشأ كما في الجدول رقم (٦) بأن هناك تماثل بين عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ رغم اختلاف المبالغ المتحققة في صافي الربح أو في إجمالي الأصول ، إذ بلغ معدل



العائد على الاستثمار ٥٧%، أما في عام ٢٠١٠ فقد تحسّن وأصبح يشكل ١٣٧%، إذ يعد عام ٢٠١٠ مؤشر أداء ايجابي.

٣. تحليل النشاط : يهتم هذا التحليل بقياس مجموعة من المؤشرات الخاصة بمعدلات الدوران لبعض العناصر الهامة ، إذ يفيد في الحكم على مدى نجاح الإدارة في تشغيل ما لديها من موارد متاحة ، وهناك العديد من المؤشرات الهامة في تحليل النشاط نذكر منها الآتي:

#### أ. معدل دوران المدينين

هذا المعدل يستخدم كمؤشر حول مدى قدرة الإدارة على تحويل أرصدة العملاء إلى نقدية خلال الفترة ويتم قياس من خلال المعادلة الآتية:

صافي المبيعات الآجلة

معدل دوران المدينين =

متوسط المدينين

جدول رقم (٧) يوضح معدل دوران المدينين للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المبلغ بالألف دينار)

السنة	صافي المبيعات الآجلة	متوسط المدينين	مرات الدوران
٢٠٠٨	١١,٦٩٨,٧٤٠	٢٨١٦٧٧٧	٤,١٥٣ مرة
٢٠٠٩	١٣,٣٣٢,٥٤٤	٢٦٥١٨٦٤,٥	٥,٠٢٧ مرة
٢٠١٠	١٩,٧٣٣,٥٠٩	٣٠٦٢٥٧١	٦,٤٤٣ مرة
المتوسط			٥,٢٨٨ مرة

المصدر: شركة التأمين العراقية، معدل الدوران من احتساب الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية من الجدول رقم (٧) نلاحظ أن هناك نمو في معدل الدوران بالنسبة للمستفيدين (العملاء) إذ أن صافي المبيعات كان يمثل ٤ مرات، ثم زاد إلى ٥ مرات وأصبح ٦ مرات في عام ٢٠١٠ وهذا يعني أن قدرة الشركة على تحويل أرصدة العملاء إلى نقدية آخذ بالتصاعد.

ب. معدل دوران الأصول الثابتة: هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول الثابتة في خلق إنتاج وبالتالي مبيعات ويحسب كالآتي:

المبيعات

معدل دوران الأصول الثابتة =

متوسط الأصول الثابتة

جدول رقم (٨) يوضح معدل دوران الأصول الثابتة للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المبلغ بالألف دينار)

السنة	المبيعات	متوسط الأصول الثابتة	مرات الدوران
٢٠٠٨	١١٠٣٦٩٦٥	٧٨	١٤١ مرة
٢٠٠٩	١٢٤٥٠٩٥٥	٧٨	١٥٩ مرة
٢٠١٠	٢١١٩٤٧١٥	٤٥٠٦٥	٤٧٠ مرة
المتوسط			٢٥٦,٦ مرة



المصدر: شركة التأمين العراقية، معدل الدوران من احتساب الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية نلاحظ في الجدول رقم (٨) أن معدل دوران الأصول الثابتة والذي يعبر عن كفاءة الإدارة يزداد نسبياً من ٤١ مرة في عام ٢٠٠٨ حتى ٤٧٠ مرة في عام ٢٠١٠. أما فيما يخص الملاءة المالية للشركة فاستناداً إلى التعليمات رقم (٥) لسنة ٢٠٠٦ الصادرة بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ يتم احتساب هامش الملاءة المالية وفق المعادلة الآتية:

الملاءة المالية المتوفرة

$$\text{الملاءة المالية المقبولة} = \frac{\text{الملاءة المالية المتوفرة}}{100\%}$$

الملاءة المالية المطلوبة

على أن لا تقل الملاءة المقبولة عن ١٠٠% وبعبارة أخرى الشركة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لزيادة الموجودات ، وقد بلغت نسبة الملاءة المالية المقبولة لعام ٢٠١٠ (٥١٥%) وهي نسبة كبيرة تدل على قابلية الشركة على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه حملة الوثائق وقد كان لنمو الأقساط بشكل كبير خلال السنة أثراً فاعلاً في نمو نسبة الملاءة المالية ، والجدول رقم (٩) يبين تطور الملاءة المالية المقبولة للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠).

جدول رقم (٩) يوضح تطور الملاءة المالية المقبولة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ (المبلغ بالدينار)

السنة	الملاءة المالية المتوفرة	الملاءة المالية المطلوبة	الملاءة المالية المقبولة	نسبة التغير
٢٠٠٦	٢٢٧٦٢٦٧٠٠٠	٦١٨٤٣٤٠٠٠	٣٦٨,٠%	--
٢٠٠٧	٢٥١١٥١٥٠٠٠	١٠٤٦٣٥٠٠٠٠	٢٤٠,٠%	٣٥-%
٢٠٠٨	٤١٠٧٦١٦٠٠٠	٣٣٩٩٦٢٩٠٠٠	١٢١,٠%	٥٠-%
٢٠٠٩	٤٣٦٨٥٣٣٠٠٠	٣٤٩٣١٣٧٠٠٠	١٢٥,٠%	٣%
٢٠١٠	١٦٢٩٨٧١٤٠٠٠	٣١٦٦١٠٦٠٠٠	٥١٥%	٣١٢%

المصدر: البيانات المالية لشركة التأمين العراقية

٣. تحليل الهيكل التمويلي للمشروع : إن تحديد مصادر واستخدامات الأموال وحجم التمويل يعد ضروريا خاصة للمؤسسات المالية والذي من خلاله يمكن تحقيق عائد لأصحاب المشروع وقياس حجم الاستخدام الأمثل . ومن المؤشرات الشائعة الاستخدام هي :

-نسبة الخصوم إلى إجمالي الأصول : هذه النسبة تعبر عن مقياس عن المدى المستخدم في تمويل الأصول عن

طريق أموال الغير ويمكن قياسها كالآتي:- إجمالي الخصوم

إجمالي الأصول

جدول رقم (١٠) يوضح نسبة الخصوم إلى إجمالي الأصول للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (المبلغ بالألف دينار)

السنة	إجمالي الخصوم	إجمالي الأصول	النسبة
٢٠٠٨	١٥٣٦١١٠٤	٣٨٥٢٦٠٧	٣٩%
٢٠٠٩	١٦٤٧٤٢٠١	٤٢٨٤٦٤٥	٣٨%
٢٠١٠	٢٠٣٣٦٩٥٢	٥٦٠٥٧٨٠	٣٦%



٣٧,٦		المتوسط
------	--	---------

المصدر: شركة التأمين العراقية، النسب من احتساب الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية إن تحليل الهيكل التمويلي يتأتى أما من نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول أو بمؤشر قياساً إلى حقوق الملكية ، إذ يبين الجدول رقم (١٠) أن المؤشر تراوح بين ٣٦% في عام ٢٠١٠ و ٣٩% في عام ٢٠٠٨ .  
**ثالثاً: المؤشرات العامة عن أداء الشركة :** من الطبيعي أن نشاط التأمين كمؤسسة مالية فإن لها أنشطة أو خصائص تنفرد بها عن غيرها من المؤسسات المالية وبالتالي فإن تقويم أدائها المالي أو الوظيفي يحتاج إلى مؤشرات خاصة يمكن من خلالها بيان حجم التغيير ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية ومدى توفيرها الحماية التأمينية للأفراد والمجتمع والمؤسسات فضلاً عن تشجيع الادخار وتوظيف المدخرات في أوجه الاستثمار المتاحة بما يضمن إيرادات تأمينية إضافية فضلاً عن النشاط الاستثماري الذي هو جزء من فلسفة شركات التأمين ، والباحثة تجد في ضوء ما توفر من تقارير مالية سواء للمدقق الداخلي أو الخارجي والتي يمكن اعتمادها كمؤشرات عامة للسنوات ( ٢٠١٠-٢٠٠٦ ) عن أداء الشركة . ومن أهم هذه المؤشرات الآتي:

١. **مؤشرات تحقيق الأهداف :** يمكن بلورة أهم هذه المؤشرات من خلال تقارير الأداء التي تعدها الشركة في نهاية العام أو التي تصدر من خلال الملاحظات التي يبديها المدقق الخارجي وكالاتي:  
أ. **أقساط التأمين :** تزاوّل الشركة جميع أنواع التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والجدول رقم (١١) يبين تطور أقساط التأمين المخططة والمتحققة ونسب التنفيذ للسنوات (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) .

جدول رقم (١١) تطور أقساط التأمين الإجمالية المخططة والمتحققة للسنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ (المبلغ بالدينار)

السنة	الأقساط المخططة	نسبة التغيير%	الأقساط المتحققة	نسبة التغيير%	نسبة التنفيذ%
٢٠٠٦	٣٢٣٠٠٠٠٠٠٠	--	٤٦١٧٨٢٨٠٠٠	--	١٤٣%
٢٠٠٧	٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢%	٧٥٢٥٦٥٧٠٠٠	٦٣%	٢٠٩%
٢٠٠٨	٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦%	٩٨١٠٦٢٧٠٠٠	٣٠%	١١٥%
٢٠٠٩	١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٩%	١١١٣٩٠٥٩٠٠٠	١٤%	١٠١%
٢٠١٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٩%	١٩٠٦٨٥٩٢٠٠٠	٧١%	١٥٩%

المصدر: البيانات المالية لشركة التأمين العراقية

يتبين من الجدول رقم (١١) أن أقساط التأمين قد بلغت ذروتها بالزيادة في عام ٢٠١٠ سواء كمخطط أو منفذ ، إذ بلغ ما تم تخطيطه في عام ٢٠١٠ (١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار) والمنفذ هو (١٩٠٦٨٥٩٢٠٠٠٠ دينار) أي بنسبة التنفيذ (١٥٩%) ، والخط البياني للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) كان تصاعدياً من حيث ما هو مخطط ومن حيث ما هم منفذ ، وكانت أفضل الحالات في عام ٢٠٠٧ إذ بلغ المنفذ (٢٠٩%). والملاحظ من هذا الجدول أن هناك نسب تغيير مختلفة إذا اعتمدنا ٢٠٠٦ أساس ، إذ تمثل نسبة التغيير بالنسبة للأقساط المتحققة في عام ٢٠١٠ (٧١%) وفي عموم ذلك ورغم ظروف البيئة العراقية إلا أن هناك تطور ونمو نسبي.



ب. إيرادات الاستثمار :وهي الإيرادات الناتجة عن استثمار الفوائض المالية في أوجه الاستثمار المتاحة ،والجدول رقم (١٢) يبين تطور إيرادات الاستثمار المخططة والمتحققة ونسب التنفيذ للسنوات (من ٢٠٠٦-٢٠١٠)

جدول رقم (١٢) يوضح تطور إيرادات الاستثمار المخططة والمتحققة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ (المبلغ بالدينار)

السنة	إيرادات الاستثمار المخططة	نسبة التغير %	إيرادات الاستثمار المتحققة	نسبة التغير %	نسبة التنفيذ %
٢٠٠٦	١٥٨٠٠٠٠٠٠٠	--	٧٦٣٥٨١٠٠٠	--	%٤٨
٢٠٠٧	١٨٠٠٠٠٠٠٠	%١٤	١٤٨٠١٩١٠٠٠	%٩٤	%٨٢
٢٠٠٨	١٧٥٠٠٠٠٠٠	%٣-	١٤١٤٣١٠٠٠	%٤-	%٨١
٢٠٠٩	١٧٥٠٠٠٠٠٠		١٨٨٣١٠٩٠٠٠	%٣٣	%١٠٨
٢٠١٠	١٧٥٠٠٠٠٠٠		١٣٦٤١٧٤٠٠٠	%٢٨-	%٧٨

المصدر: البيانات المالية لشركة التأمين العراقية

نلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن الإيرادات المخططة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ قد ثبتت ولم تتغير إلا أن في الواقع العملي أي ما تم تحقيقه فعلاً فأن هناك مؤشرات سلبية ، إذ بلغت إيرادات الاستثمار في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ أقل مما هو مخطط خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي في البلد ونلاحظ أن نسب التنفيذ كانت كلها أقل من المخطط تقريباً ، إلا أن في عام ٢٠٠٩ بلغت ( %١٠٨ ) في حين تراجعت في عام ٢٠١٠ إلى ( %٧٨ ) فضلاً عن أن نسبة التغير في عام ٢٠١٠ عن سنة الأساس كانت (-%٢٨) وذلك بسبب قلة الإيرادات من المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص وانخفاض نسبة الفائدة عن الودائع لدى البنوك ولهذا السبب انخفضت الإيرادات المتحققة عن النشاط الاستثماري ، إذ شكّلت الإيرادات العقارية نسبة ( %٥٥ ) من إجمالي الإيرادات .

## ٢. نسب استغلال الطاقات التصميمية والمتاحة

أ. أقساط التأمين حسب المحافظ: توزع الشركة خطتها الإجمالية على محافظ التأمين المسوّقة من قبلها وأدناه جدول يبين تطور الأقساط المخططة والمتحققة لكل محفظة من محافظ التأمين لعام ٢٠١٠ مع مقارنة المتحقق بالمخطط لكل منها.

جدول رقم (١٣) يوضح الأقساط المخططة والمتحققة لمحافظ التأمين لعام ٢٠١٠ (المبلغ بالدينار)

المحفظة	الأقساط المخططة	الأقساط المتحققة	نسبة التنفيذ %	الأقساط المتحققة للعام الماضي	نسبة التغير %
التأمين الفردي	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٣٠٣١٠٠٠	%١٢٠	٢٤٩٤١٣٠٠٠٠	%٢٠
التأمين الجماعي	٤٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٦٧٤٨٠٠٠	%٢٥٦	٤٥٨٥٠٣٣٠٠٠	%١٥١
تأمين السيارات التكميلي	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٤٢٥١٠٠٠	%٧٨	١٥٤٤٤٥٠٠٠	%٥٢
تأمين بحري/ بضائع	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٨١٢٣٠٠٠	%٢٠	٢٢١٩٣٥٠٠٠	%٦٥-
تأمين من الحريق	٤٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٦٦٩٣٦٠٠٠	%٢١٥	٢٩٨٨١٩٠٠٠	%٢٢٤
التأمين الهندسي	٢٨٥٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٥٩١٨٠٠٠	%٩١	٢٨١١٧٩٥٠٠٠	%٧-
تأمين الحوادث العامة	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٦٨٨٦٠٠٠	%٥٠	٥٢٦٢٣٤٠٠٠	%٦-

المصدر: البيانات المالية لشركة التأمين العراقية



يعكس الجدول رقم (١٣) ما هو مخطط من الأقساط وما تم تحقيقه فعلاً ، فضلاً عن الإشارة إلى الأقساط التي تعود إلى الأعوام السابقة ، فالملاحظ أن التأمين الجماعي والتأمين من الحريق هو أعلى نسبة من حيث المخطط والمتحقق ، كما أن الملاحظ أن التأمين البحري هو أقل نسبة للمتحقق فقد بلغ (%٢٠) ، كما أن هناك ضعفاً في تأمين الحوادث العامة وهذا طبيعي يعود إلى ضعف الوعي التأميني.

**ب. التأمين الفردي :** للتأمين على الحياة الفردي خاصية منفردة يختلف فيها عن بقية محافظ التأمين وتتمثل بأن وثائقه ادخارية فضلاً عن كونها توفر الحماية التأمينية للمؤمن له، لذا فإن الشركة تضع سنوياً خطة لمتابعة نشاط جهازها الإنتاجي في التأمين الفردي من حيث عدد الوثائق المسوّقة خلال السنة ومبالغ تأمينها فضلاً عن خطة الأقساط. والجدول رقم (١٤) يبين تطور المخطط والمتحقق لعدد وثائق التأمين الفردي الجديدة للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠).

#### جدول رقم (١٤) يوضح تطور عدد وثائق التأمين الفردي الصادرة المخططة والمتحققة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠

السنة	عدد الوثائق المخططة	عدد الوثائق المتحققة	نسبة التنفيذ %	نسبة التغير %
٢٠٠٦	١٨٠٠	١٠٩٣	%٦١	---
٢٠٠٧	١٥٠٠	٧٧٥	%٥٢	-%٢٩
٢٠٠٨	١٢٠٠	٧٤٧	%٦٢	-%٤
٢٠٠٩	١٢٠٠	٨٨٩	%٧٤	%١٩
٢٠١٠	١٠٠٠	١١٠٤	%١١٠	%٢٤

المصدر : البيانات المالية لشركة التأمين العراقية

من خلال الجدول رقم (١٤) يمكن ملاحظة عدد الوثائق في التأمين الفردي وما تم تنفيذه فعلاً فإن المؤشرات تفيد أن هناك نمو وزيادة في المتحقق في عام ٢٠١٠ ، إذ بلغت (%١١٠) في حين نلاحظ في السنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩) أن هناك ضعف في ذلك.

**ت. إيرادات الاستثمار حسب الأنواع :** من الطبيعي أن تستثمر أن تعتمد الشركة على الاستثمارات كأحد أوجه

النشاط وتتنوع لديها هذه الأنواع العديدة ، وتستثمر الشركة فوائضها النقدية في أربعة أوجه رئيسية:

١. الاستثمارات العقارية.

٣. المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص

٢. منح القروض العقارية

٤. الإيداع لدى المصارف والبنوك

والجدول الآتي يبين إيرادات الاستثمار المخططة والمتحققة لعام ٢٠١٠ ومقارنتها بالمتحقق للعام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٥) يوضح إيرادات الاستثمار المخططة والمتحققة حسب أوجه الاستثمار لعام ٢٠١٠ (المبلغ بالدينار)

نوع الاستثمار	الإيرادات المخططة	الإيرادات المتحققة	النسبة إلى المجموع	نسبة التنفيذ %	الإيرادات المتحققة للعام الماضي	نسبة التغير عن العام الماضي %
الاستثمارات العقارية	٨٠٠٠٠٠٠٠	٧٣٧٨٤٢٠٠٠	%٥٥	%٩٢	١٢٥٥٢٧٤٠٠٠	-%٤١
الودائع الثابتة	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٣٧٢٧٧٠٠٠	%١٠	%٩٢	٢٢١٧٤٨٠٠٠	-%٣٨
القروض	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١١٨٩١٠٠٠	%١٥	%١٠٦	١٤٥٦١٠٠٠٠	%٤٦



العقارية						
المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٧١٦٣٠٠٠	%٢٠	%٤٦	٢٦٠٤٧٦٠٠٠	%٦
المجموع	١٧٥٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٤١٧٣٠٠٠	%١٠٠	%٧٨	١٨٨٣١٠٨٠٠٠	%٢٨-

المصدر: البيانات المالية لشركة التأمين العراقية

من الجدول رقم (١٥) يمكن ملاحظة حجم الاستثمارات لكل نوع وما هو مخطط له وما هو متحقق ، إذ نلاحظ أن نسب التنفيذ أيضاً لم تكن بالمستوى المطلوب إلا فيما يتعلق بالقروض العقارية إذ بلغت (١٠٦%) ولكن عندما نعود إلى نسبة التشكيل سنلاحظ أن الاستثمارات العقارية تشكل ٥٥% من المجموع وهو أعلى من النصف. وهذا يعطي مؤشر أن الميل نحو الاستثمارات العقارية أكبر وأكثر جدوى. وعند النظر إلى هذا الجانب من زاوية مجموع مبالغ الاستثمار وتطورها والعوائد المتحققة يمكن ملاحظة جدول (١٦) ، إذ نجد أن المبالغ المتحققة في عام ٢٠١٠ أقل مما هو مخطط ، في حين كان عام ٢٠٠٨ هو الأفضل بنسبة ١٢٣% وان عوائد الاستثمار متذبذبة مع حجم المبالغ المستثمرة ولكن في المجموع الكلي رغم أن هذا يشكل أقل مما هو مخطط فهو يشكل أفضل حالة على الوضع الاقتصادي العراقي.

أما حجم المبالغ المستثمرة لعام ٢٠١٠ فقد بلغ (١٣٨٠٠) ثلاثة عشر مليار وثمانمائة مليون دينار وهو أكثر من المبالغ المستثمرة للعام السابق بنسبة ٨%. والجدول رقم (١٦) يبين تطور مبالغ الاستثمار المخططة والمتحققة ونسبة عائد الاستثمار إلى المبلغ المستثمر للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠) .

جدول رقم (١٦) يوضح تطور مبالغ الاستثمار ومقارنتها بالعوائد للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ (المبلغ بالدينار)

السنة	مبالغ الاستثمار المخططة	مبالغ الاستثمار المتحققة	نسبة التنفيذ %	نسبة التغير %	عوائد الاستثمار المتحققة	نسبة العائد إلى المبلغ المستثمر %
٢٠٠٦	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٨١٧٦١٨٦٠٠٠	%١١٧	--	٧٦٣٥٨١٠٠٠	%٩
٢٠٠٧	٧٩٣٧٠٠٠٠٠	٨٣٩٠٢٢٨٠٠٠	%١٠٦	%٣	١٤٨٠١٩١٠٠٠	%١٨
٢٠٠٨	٨٧٤٠٠٠٠٠٠	١٠٧٦٩٠٠٩٠٠٠	%١٢٣	%٢٣	١٤١٤٣١٠٠٠٠	%١٣
٢٠٠٩	١٢٨٠٠٠٠٠٠٠	١٢١٠٠٠٠٠٠٠	%٩٥	%١٢	١٨٨٣١٠٨٠٠٠	%١٦
٢٠١٠	١٣٨٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٢٧٤٦٥٠٠٠	%١٠٥	%٢٠	١٣٦٤١٧٤٠٠٠	%٩

المصدر: البيانات المالية لشركة التأمين العراقية

### ٣. الإنتاجية :

إنتاجية الفرد : تستخرج من قسمة الأقساط المتحققة خلال السنة على عدد العاملين فيها والتي تمثل النشاط الأساسي للشركة والجدول رقم (١٧) يبين إنتاجية الموظف الواحد من الأقساط المتحققة خلال السنة وتطورها للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠)

جدول رقم (١٧) يمثل تعويضات إنتاجية الفرد للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ (المبلغ بالدينار)

السنة	الأقساط المتحققة	عدد الموظفين	الإنتاجية=الأقساط / على عدد الموظفين
٢٠٠٦	٤٦١٧٨٢٨٠٠٠	٣١٦	١٤٦١٣٣٨٠



٢٤٥٩٣٦٥٠	٣٠٦	٧٥٢٥٦٧٠٠٠	٢٠٠٧
٢٩٤٦١٣٤٢	٣٣٣	٩٨١٠٦٢٧٠٠٠	٢٠٠٨
٣٧١٣٠١٩٧	٣٠٠	١١١٣٩٠٥٩٠٠٠	٢٠٠٩
٥٧٦٠٩٠٣٩	٣٣١	١٩٠٦٨٥٩٢٠٠٠	٢٠١٠

#### المصدر: البيانات شركة التأمين العراقية

ب. إنتاجية الأجر : تستخرج من قسمة الأقساط المتحققة خلال السنة على الرواتب والأجور المصروفة خلال نفس

السنة ، والجدول رقم (١٨) يبين إنتاجية الأجر خلال السنة وتطورها للأعوام (٢٠١٠-٢٠٠٦).

جدول رقم (١٨) يمثل إنتاجية الأجر للسنوات ٢٠١٠-٢٠٠٦ (المبلغ بالدينار)

السنة	الأقساط المتحققة	الرواتب والأجور المدفوعة	إنتاجية الأجر
٢٠٠٦	٤٦١٧٨٢٨٠٠٠	١٢٥٦٧٦٦٠٠٠	٣,٦٧٤
٢٠٠٧	٧٥٢٥٦٥٧٠٠٠	١٣٤٥٠٤٣٠٠٠	٥,٥٩٥
٢٠٠٨	٩٨١٠٦٢٧٠٠٠	٢٨٢٣٩٠٠٠٠	٣,٤٧٤
٢٠٠٩	١١١٣٩٠٥٩٠٠٠	٢٨٩١٣٤٨٠٠٠	٣,٨٥٣
٢٠١٠	١٩٠٦٨٥٩٢٠٠٠	٣٠٢٠١٣٧٠٠٠	٦,٣١٤

#### المصدر: البيانات المالية لشركة التأمين العراقية

#### ((الاستنتاجات))

١. تعد شركة التأمين العراقية من الشركات الكبيرة والمهمة ذات التأثير الاقتصادي .
٢. تمتاز هذه الشركة بأنها تمارس جميع أنواع التأمين.
٣. يعاني نشاط التأمين من بعض المشاكل التشريعية التي قد تنعكس على مستوى أدائه وذلك بسبب عدم وجود قانون للتأمين على الأموال أو الحياة بموجبه يكون التأمين إلزامياً بحيث تتمكن شركات التأمين من التوسع بأعمالها وتحقق إيرادات عالية عدا قانون واحد للتأمين الهندسي الإلزامي على المقاولات والمشاريع
٤. رغم رغبة الإدارة في تطوير ملاكاتها في مجال التأمين وتسويق الخدمات إلا أن هناك ضعف في فرص التدريب ، فضلاً عن ضعف الموظفين من ذوي الكفاءات العالية.
٥. إن انخفاض الأداء في بعض الأحيان قد يعود إلى ضعف الوعي لدى أغلب الشرائح أو أن تأثير الأوضاع الأمنية وحالة استقرار تشكل عاملاً مساعداً.
٦. فيما يتعلق بالربحية فإن الخط البياني العام يؤكد أن هناك نمو رغم أن هذا النمو دون مستوى الطموح
٧. هناك نمو في أقساط التأمين بكل أنواعها رغم زيادة نوعين فقط هما التأمين الجماعي والتأمين من الحريق.
٨. يلاحظ أن الشركة تسعى للاستثمار في مجالات متنوعة ولكن يحتل الاستثمار العقاري الجزء الأكبر، أي بمعدل ٥٥% من مجموع الاستثمارات وذلك كون الظروف الاقتصادية في البلد لا تسمح بالتحرك في كل المجالات.
٩. عدم وجود تحليل مالي إضافي لما هو متوفر في تقرير المدقق الخارجي مما يجعل الاستفادة من التقارير الخارجية محدودة الجدوى فيما يتعلق بتقويم الأداء.





١٠. تتسم الشركة فيما يتعلق بالسيولة بقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها من خلال المؤشرات الموجودة في جدول (١) و (٢) إذ أنها تمتلك القدرة على تحويل موجوداتها إلى سيولة سريعة تسد الالتزام.

### ((التوصيات))

١. ضرورة اهتمام الشركة في تطوير الملاكات التدريبية والتنسيق مع الجامعات والشركات الأجنبية ذات العلاقة أو مراكز التدريب وذلك لرفع كفاءة الأداء.
٢. العمل على إعداد مسودة قانون يساعد في تفعيل قطاع التأمين من خلال بعض أنواع التأمين الإلزامي.
٣. البحث عن مجالات استثمار متنوعة لزيادة الإيرادات.
٤. تطوير تقنية تسويق الخدمات التأمينية والانفتاح على التجارب من خلال استخدام نظم التجارة الالكترونية .
٥. ضرورة إجراء تقويم أداء داخلي من قبل خبراء من الجامعات والمراكز ومتخصصين لغرض إعادة بلورة الخطط ومدى تنفيذه وتشخيص المعوقات لكل حالة.
٦. ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في تطوير العمل في نشاطات التأمين بما يحقق كفاءة وفاعلية في الأداء.

### (( المصادر ))

أولاً: الكتب

١. إبراهيم ،إيهاب نظمي ومصطفى، حسن توفيق"محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)"، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩.
٢. أبو زيد، محمد المبروك "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر،الرياض،المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.
٣. الخطيب، محمد محمود"الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة" الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٩.
٤. السيفي، بديع احمد "الوسيع في التأمين وإعادة التامين علماً وقانوناً وعملاً " شركة الديوان للطباعة، بغداد، ٢٠٠٦.
٥. الشمخي، حمزة والجزراوي، ابراهيم"الادارة المالية الحديثة"، دار الصفاء،الاردن ١٩٩٨.
٦. العادلي،يوسف عوض والعظمة،محمد أحمد والنسبام ، صادق محمد "مقدمة في المحاسبة المالية"، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،الكويت،١٩٨٦.
٧. العامري، محمد علي "الإدارة المالية" دار الكتب ،بغداد، ٢٠٠٢.
٨. العطير، عبد القادر حسين "التأمين البري في التشريع " الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
٩. الغبان،ثائر صبري محمود وفائزة إبراهيم محمود"النظم المحاسبية المتخصصة"، الطبعة الثانية، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٩.
١٠. النوايسة ، محمد إبراهيم "تحليل ومناقشة القوائم المالية"، المكتبة الوطنية،القاهرة، ١٩٩٨.
١١. ريجدا،جورج،تأليف البلقيني،محمد توفيق ومهدي،إبراهيم محمد"مبادئ إدارة الخطر والتامين" دارالمريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
١٢. عبود،سالم محمد"إدارة الكلفة في النشاط المصرفي"،الجزء الثاني المحاسبة الإدارية" دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع ، بغداد، ٢٠٠٨.



١٣. عريقات ،حربي محمد وعقل ، سعيد جمعة "التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق" الطبعة الأولى ، دار الوائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٨ .
١٤. مرزة ، سعيد عباس "التأمين: النظرية والممارسة" الطبعة الأولى ، شركة إعادة التأمين العراقية ، ٢٠٠٦ .
١٥. مطر، محمد"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥ .
١٦. ناصر ،محمد جودت"أدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق" الطبعة الاولى ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن ، ١٩٩٨  
ثانياً: الدراسات والبحوث
١٧. الفرطوسي، عذراء صغبان عطية "تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية في تقويم الأداء -دراسة تطبيقية في مصرف بغداد - للمدة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨" رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم المحاسبة ، ٢٠١٠ .
١٨. الشمري ، مشتاق طالب عبد الأمير"دور التحليل المالي في تقويم النشاط والمركز المالي - دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النسيجية -الحلة للفترة من ١٩٩٩- ٢٠٠١ المالية" رسالة مقدمة إلى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، ٢٠٠٦ .
١٩. الفزاز، محمد أمين عبد الرحمن "تقويم الأداء للمصارف باستخدام النسب المالية للبيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٦) بحث تطبيقي في عينة من المصارف الحكومية والخاصة" مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ، ٢٠١١ .
٢٠. منصور، طاهر وشحدة ،حسين "استراتيجية التنوع والاداء المالي:دراسة ميدانية في منشأة عراقية" دراسات العلوم الادارية ،المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٠٣ .
٢١. نوفل ، موسى "تقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن باستخدام معدل العائد للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة آل البيت ، المفرق، ٢٠٠٢ ."
- ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية
٢٢. الحياي، وليد ناجي " التحليل المالي" من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٧، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.ao-academy.org/docs](http://www.ao-academy.org/docs)
٢٣. أبو بكر ، عيد أحمد "تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة ) بالتطبيق على سوق التأمين المصري" ، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.iefpedia.comarabwp-content/uploads2009](http://www.iefpedia.comarabwp-content/uploads2009)
٢٤. جابر، علي فاضل "التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء -دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية" الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، وهو جزء من متطلبات دراسة مادة التحليل المتقدم في برنامج الماجستير للعلوم المحاسبية، ٢٠٠٦ .  
أنظر الموقع الإلكتروني: [www.ao-academy.org](http://www.ao-academy.org)
٢٥. عبداللطيف، أحمد السيد"التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته"مركزفقيه للابحاث والتطوير، ١٩٩٧، انظر الموقع الإلكتروني: [www.fakieh-rdc.orgimages](http://www.fakieh-rdc.orgimages)



٢٦. عفانه، عامر حسن علي "إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي"  
قدمت هذه

الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية  
بغزة، ٢٠١٠.

انظر الموقع الإلكتروني: [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

٢٧. قزعاط، اسيل جميل "تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين (دراسة تطبيقية على شركات  
التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)" قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة  
الماجستير، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩. انظر الموقع الإلكتروني:

[www.library.iugaza.edu](http://www.library.iugaza.edu)

٢٨ محمد، سامح "القوائم المالية وتقييم المشروعات" مقالة منشورة في الموقع الإلكتروني للادارة والهندسة الصناعية أدناه  
٢٠١٠، : [www.samehar.wordpress.com](http://www.samehar.wordpress.com)

٢٩. ميلانه، الياس "التنظيم الإداري و الفني و المحاسبي في منشآت التأمين" قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة  
دمشق، غير مؤرخ

انظر الموقع الإلكتروني: [www.books.tahasoft.com](http://www.books.tahasoft.com)

رابعاً: المصادر الاجنبية

1. Error! Hyperlink reference not valid. "Financial statement Analysis" (Grow-Hill), 1961.
2. George E .Ruth."Analyzing Financial Statement" t Ed, American Bankers Association, Washington, D.C.2003.